

## السعودية ترتكب جرائم حرب في سجن بحضرموت

لم تعد السجون السرية في اليمن وتعذيب المعتقلين دون محاكمات، ممارسة حصرية على دولة الإمارات؛ فحليفتها السعودية لحقت بها، بعد الكشف عن إدارتها سجناً سرياً في المنطقة العسكرية الأولى في سيئون بحضرموت جنوب شرقي اليمن، بعلم من الحكومة اليمنية. وفي منتصف نوفمبر الماضي، وثقت منظمة "سام" للحقوق والحريات، ومقرها جنيف، تعرض معتقلين في السجن السري، الذي يخضع لقوات التحالف السعودي الإماراتي والحكومة اليمنية الشرعية، للتعذيب الجسدي بصورة بشعة، وللمعاملة القاسية والمهينة.

ويقع السجن المسمى بـ"الطين"، والمهجور منذ عام 2006، في منطقة مريمة، حيث يبعد عن السجن المركزي الجديد قرابة 500 قدم.

ووفقاً للمنظمة فإن عشرات المعتقلين داخل السجن لا يُعرف مصيرهم في ظل حالات الإخفاء القسري والتعذيب المتعمد وتمديد اعتقالهم دون عرضهم على المحكمة، فضلاً عن منعهم من تلقي العلاج أو السماح لعائلاتهم بزيارتهم. وأضافت أن "المعتقلين فيه يخضعون للتحقيق لفترات طويلة، على يد محققين سعوديين

قساة، ويُشرف على المعتقل شخصان أحدهما يكنى أبو سالم، والآخر يلقب بالخالدي، إضافة إلى قائد المنطقة العسكرية الأولى.

وكشف مصدر يمني أن السجن الذي يخضع لإشراف سعودي شبه كلي، بالإضافة إلى قائد اللواء 135 في القطن، يحيى أبو عوجاء، المكلف بمحاربة الإرهاب، شهد محاولة انتحار لأحد المعتقلين؛ من جراء أساليب التعذيب، قبل أن يتم إسعافه إلى أحد المستشفيات نهاية أكتوبر الماضي.

وقد أكدت المنظمة الدولية، في بيان لها، ذلك؛ حيث قالت إن أغلب المعتقلين الذين تلقت بلاغات عنهم، اعتُقلوا من قبل الأجهزة العسكرية التابعة للمنطقة العسكرية الأولى دون أوامر قضائية أو مبررات قانونية. وبينت أن معظم السجناء اعتُقلوا من الطرقات العامة والأسواق، حيث تم إخفاؤهم لمدة عامٍ كامل في بعض الحالات، دون أن تعرف عائلاتهم شيئاً عنهم. وقالت: إن "المعتقلين داخل السجن خاضوا إضرابين مفتوحين عن الطعام؛ بسبب سوء المعاملة وللفت أنظار العالم إلى معاناتهم، ولمطالبة التحالف السعودي الإماراتي والمنطقة العسكرية الأولى بتحقيق مطالبهم". ويطالب المعتقلون بإحالتهم للقضاء للنظر في قضاياهم، وفك القيود الحديدية التي وُضعت على أرجلهم منذ دخولهم السجن، والسماح لأهاليهم بزيارتهم والاتصال بهم، وتوفير العناية الطبية للسجناء وتحسين التغذية، وفق المنظمة. وبينت "سام" أن أغلب من يُعتقلون تُوجَّه لهم "بشكل غير رسمي" تهم تتعلق بالإرهاب والانتماء لتنظيم القاعدة، دون أن يحطوا بمحاكمات عادلة، فيما يُحتجز بعض المعتقلين كرهائن من أجل إجبار أهاليهم أو أبنائهم المطلوبين على تسليم أنفسهم للقوات العسكرية.

وذكرت أن الاعتقال والتعذيب طال حتى الأطفال، في انتهاك صارخ لاتفاقية حماية الطفل، من بينهم "سامي فرج بخيت الزبيدي" الذي اعتقل قبل عامين، عندما كان في الخامسة عشرة من العمر. وتحرم السلطات المسؤولة عن السجن العائلات من زيارة أبنائهما، وتمنحهم موافقة في بعض الأحيان بعد معاناة شاقة ومتابعات مستمرة، حسب المنظمة الحقوقية. وكشف ناشط حقوقي عن دخول السجناء، الأربعة الماضي اعتصاماً بسبب محاولة إدارة السجن بأوامر من المشرفين السعوديين تركيب كاميرات في الزنازين الانفرادية، والتي لا يوجد فيها حمام. وتظهر هذه الكاميرات عورات السجناء، وهو ما جعلهم يرفضون الدخول للزنازين، ولكنهم يتعرضون للتهديد بالقوة والضرب للمكوث فيها، بحسب مدير الرصد والتوثيق في منظمة "سام" توفيق الحميدي، عن مصدر في السجن.

وقال الحميدي: "نحن نقوم برصد هذه الانتهاكات، وإظهارها للرأي العام؛ من أجل إيجاد رأي إعلامي وشعبي ودولي صاغط كمرحلة أولى". واتهم قوات التحالف السعودي الإماراتي بالتورط بارتكاب جرائم ضد

السجناء ترتقي إلى مصاف جرائم حرب. وأضاف رئيس منظمة سام للحقوق والحريات: "سيتم التخاب مع السلطات بصورة رسمية؛ لإحالة هؤلاء المعتقلين إلى النيابة العامة والجهات القضائية إذا كان لديهم تهمة، ما لم تُفرج عنهم". وتابع أنه "إذا رغب أهالي المعتقلين في تقديم دعاوى قضائية لمحاكمة مثل هؤلاء المنتهكين فإن المجال سيكون مفتوحاً، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي". ودعا رئيس المنظمة الحقوقية، مارتن غريفيث، إلى الضغط على قوات التحالف والسلطة اليمنية الرسمية لتلبية مطالب المعتقلين العادلة، مؤكداً تعزيز دور فريق خبراء الأمم المتحدة البارزين بشأن الانتهاكات التي تُرتكب في سجون القوات الحكومية والتحالف.